الاقتصاد الجزائري بين الأزمة الهيكلية والأزمة الصحية

The Algerian economy between the structural crisis and the health crisis

د. جلطي غالم[1]، د. بوزيان العربي[2]

[1] جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، g_djaltitlm13@yahoo.fr

[2] جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، blarbi66@yahoo.com

تاريخ الاستلام: 2022/01/05 تاريخ القبول: 2022/05/08 تاريخ النشر: 2022/06/30

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على تداعيات جائحة كورونا على الاقتصاد الجزائري، حيث جاءت هذه الجائحة والجزائر تعرف أزمة اقتصادية هيكلية موروثة، فأصبحت الأزمة مزدوجة – أزمة هيكلية لحقت بها أزمة صحية-. يتم ذلك بعد تسليط الضوء على تداعيات هذه الجائحة على الاقتصاد العالمي.

لقد كانت لجائحة كورونا آثارا وخيمة على الاقتصاد الجزائري بحيث أصبح الاقتصاد بين فكي كماشة، من جهة انخفاض المداخيل بالعملة الصعبة جراء انخفاض سعر البترول في السوق العالمية نتيجة انخفاض الطلب العالمي ومن جهة أخرى الهشاشة التي تلازم الاقتصاد الجزائري، مما كان التأثير أشد ليس فقط على الحياة الاجتماعية والصحية بل أيضا على الحياة الاقتصادية.

كلمات مفتاحية: جائحة كورونا، الاقتصاد الجزائري، هشاشة الاقتصاد، أزمة هيكلية.

تصنيفات JEL : H00، M19

Abstract:

This study aims to identify the effects of the coronavirus pandemic on the Algerian economy, where the pandemic came and Algeria knows a structural economic crisis inherited, so that the crisis has become double - a structural crisis that has been hit by a health crisis.

The coronavirus pandemic has had such a serious impact on Algeria's economy that, on the one hand, the economy is facing lower incomes in hard currency due to fall oil prices in the world market as a result of fall global demand and on the other hand, the fragility of the Algerian economy, which has had a greater impact not only on social and health life but also on the economic life.

Keywords: Corona pandemic. The Algerian economy. The fragility of the economy. Structural crisis.

Jel Classification Codes: H00, M19.

المؤلف المرسل: جلطي غالم، **الإيميل**: g_djaltitlm13@yahoo.fr

1. مقدمة:

شهد العالم منذ بداية عام 2020 أزمة من أكبر وأشد الأزمات العالمية وأكثرها انتشارا وتأثيرا على الإنسان. إنها أزمة متعددة الأبعاد، بدأت كأزمة صحية بسبب جائحة كورونا –كوفيد19– والتي أصبحت تهدد الانسانية في الوجود، لتنتقل إلى كل مجالات الحياة للأفراد والمجتمعات، حيث انعكست أثارها السلبية على الجوانب الاقتصادية، المالية، السياسية، والثقافية وكل ذلك جراء التباطؤ، بل التراجع الكبير للنشاط الاقتصادي بسبب تدابير الإغلاق الصحي (الداخلي والخارجي) للحد من انتشار فيروس كورونا وبسبب العجز عن إيجاد الدواء المناسب في أسرع وقت، وفي إيجاد الحلول المناسبة للحد أو التخفيف من حدة تداعيات هذه الجائحة.

ما أصاب العالم، أصاب الجزائر منذ مارس 2020، إلا أن الجائحة جاءت والاقتصاد الجزائري يعاني من هشاشة اقتصادية لازمته لعدة عقود ومن ركود اقتصادي سببه تراجع المداخيل الخارجية من جهة وتآكل الاحتياطي بالعملة الصعبة منذ الأزمة النفطية 2014، ومن جهة أخرى، فأصبحت الأزمة إذن أزمة مزدوجة أزمة هيكلية وأزمة صحية شلت الاقتصاد الوطني.

إشكالية الدراسة: استنادا إلى كل ما تقدم يمكن طرح الإشكالية التالية:

"ما هي تداعيات ركود الاقتصاد العالمي جراء الأزمة الصحية على الاقتصاد الجزائري في ظل أزمته الهيكلية الموروثة؟"

ولمعالجة الإشكالية المطروحة وضعنا الفرضيات الآتية:

- أثر الإغلاق الصحي الداخلي والخارجي تأثيرا كبيرا على النشاط الاقتصادي والتجاري.
- للركود الاقتصاد العالمي تداعيات وخيمة على الاقتصاد الجزائري المعتمد على مداخيل المحروقات والمتزامن مع أزمته الهيكلية.

منهجية الدراسة: من أجل إنجاز هذه الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي من خلال جمع المعلومات عن جائحة كورونا وعن الانعكاسات التي مست العالم والجزائر على وجه الخصوص، وتحليل التدابير المتخذة للحد أو التخفيف من حدة تداعيات الأزمة الصحية وذلك بالاعتماد أيضا على المنهج التحليلي.

أهداف الدراسة: الهدف من وراء هذه الدراسة هو تسليط الضوء على:

أولا: تأثير جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي، والإجراءات المتخذة من بعض الدول المتقدمة للتخفيف من حدة تداعيات الأزمة.

ثانيا: تأثير جائحة كورونا وتداعيات ركود الاقتصاد العالمي على الاقتصاد الجزائري، وكيفية معالجة الوضع في ظل تراجع المداخيل بالعملة الصعبة من جهة، وهشاشة الاقتصاد الجزائري من جهة أخرى.

2. جائحة كورونا وعالم الاقتصاد:

1.2 جائحة كورونا (كوفيد19) وتحدياتها:

أعلنت منظمة الصحة العالمية 30يناير 2020 رسميا على تفشي فيروس كورونا المستجد، وأقرت أنه وباء خطيرا في 11 مارس 2020، علما أن هذا الوباء بدأ في الانتشار في الصين منذ ديسمبر 2019 وتحديدا في مدينة ووهان (وحدة الدراسات السياسية، 2020).

إن الأزمة التي تعرض لها العالم بسبب كوفيد 19 هي أزمة صحية، إلا أن تداعياتها تجاوزت القطاع الصحي لتمس كل القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، وأن البحث عن الآثار الاقتصادية والاجتماعية تضع في المقام الأول الأبعاد المتعددة القطاعات، نظرا لعمق وشدة الأزمة، كما تضع على المحك قدرة الحكومات والدول في وضع مخططات تسيير الصدمات والأزمات وفي إعداد أنظمة الحماية الاجتماعية والأمن الغذائي والصحي، وكذا دور الاستثمار العمومي والخاص وضرورة تدخل الدولة في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وضمان السيولة لإرساء الثقة في الاقتصاد (Nations Unies, 2020, p. 4).

2.2 أثر الجائحة على الاقتصاد العالمي:

لقد كشف هذا الوباء محدودية ومساوئ النظام الرأسمالي من خلال الازمة الاقتصادية التي أثارها انتشار كوفيد-19 والتي ليست خارجية ولكنها مرتبطة بخصائص الرأسمالية ذاتها، كون هذا النظام يميل نحو تجاهل القواعد البيئية والصحية، وبالتالي فإن الوباء استجاب لازمة شرعية نظام اقتصادي، يعطي الافضلية للتراكم على حساب صحة شعوب دول العالم (Boyer, 2021)، التي أصيبت بالذعر، جراء الأضرار الصحية والخسائر الكبيرة في الأرواح البشرية التي سببتها جائحة كورونا منذ ظهورها، قررت حكومات دول العالم الحد من حركة البشر والتدفقات من السلع والخدمات عبر الحدود، كونها قناة من قنوات العدوى وانتشار فيروس كورونا، بالإضافة إلى عزوف تام في انتقال رأس المال بين الدول وكذا الاستثمارات الأجنبية المباشرة واستثمارات المحفظة في الأسواق المالية العالمية. كما أثارت هذه الأزمة مخاوف واسعة النطاق بشأن ضعف الاقتصادات الوطنية، ليس فقط فيما يتعلق بإمدادات المنتجات الصحية أو اللقاحات، ولكن بشكل عام فيما يتعلق بمحدودية الاقتصاد العالمي الذي يعتمد على مبادئ الانفتاح الليبرالي (Boulanger & Rioux, 2021)،مما يوحي بأزمة العولمة.

إن الانتشار السريع والكثيف للعدوى أدى إلى الزيادة الكبيرة للوفيات، حيث وصل عدد المصابين على المستوى الدولي ما يتجاوز 172 مليون إصابة، كما بلغ عدد الوفيات ما يقارب 04 مليون حالة، وهذه الأرقام في تزايد مستمر رغم وجود اللقاح، (BBC NEWS, 2021) هذا الوضع دفع بالحكومات على مستوى كل دولة اللجوء إلى الإغلاق الصحي الاجتماعي، مما تولد عند أفراد المجتمعات وكذا المؤسسات والحكومات حالة من الخوف والهلع والارتباك، انعكس سلبا على مختلف النشاطات الاقتصادية والمالية والتجارية، وبهذا الشكل بدأت الأزمة الصحية تتوسع وتتحول إلى أزمة اقتصادية ومالية وتجارية، مست كل القطاعات دون استثناء، سواء العمومي أو الخاص، وعلى رأس هذه القطاعات قطاع النقل والقطاع المصرفي وأسواق المال والأعمال.

وفي ظل استمرار الأزمة الصحية والتوقعات السلبية المرتبطة بها، تأثر الطلب تأثيرا مباشرا (سواء الطلب الداخلي أو العالمي على السلع والخدمات، وعلى رأسها الطلب على مواد الطاقة). وفي إطار مواجهة انتشار وباء كورونا المستجد من طرف العديد من دول العالم واتخاذها لتدابير صارمة للغاية، كفرض حظر وإغلاق صارم على البلدان والعواصم، أدى إلى توقف تام لعمالقة الإنتاج الصناعي، مما أثر سلبا على الطلب الذي تسبب في الركود الاقتصادي، باعتباره المحرك الاساسي للنمو الاقتصادي.حيث انخفض النمو الاقتصادي العالمي ب3.6 **%** في سنة 2020 وحسب تقديرات بنك التنمية الآسيوي فقد بلغت الخسائر في الناتج المحلي الإجمالي العالمي من نفس السنة ما **بين**5.8تريليون دولار و8.8**تريليون** دولار أي ما يعادل6.4٪ **إلى**9.7٪ (بولعراس، 2020، صفحة 165).

فكان أول تأثير لجائحة كورونا على الاقتصاد على المستوى العالمي من خلال الأسواق المالية وعلى وجه الخصوص أسواق الأسهم المالية، حيث تبخرت آلاف المليارات من الدولارات من قيم الأسهم خلال أيام قليلة، لم تستطع الشركات أن تقاوم في ظل هذه الأزمة فدخلت آلاف الشركات بكل أحجامها (الشركات الكبرى والمتوسطة والصغيرة) دائرة الإفلاس، ومنه دخل 25 مليون شخص في العالم إلى قائمة العاطلين عن العمل، بينما أصبح أكثر من مليار شخص تحت نظام الحجر الصحي، بكل تبعاته النفسية والاقتصادية والأمنية وكان ذلك منذ بداية الأزمة الصحية في مارس 2020 (نجيب، 2020).

فموجات الكساد الحادة في الاقتصادات الكبرى، والاضطرابات المالية، أدت إلى تراجع في معدلات التجارة والاستثمار، بسبب عدم اليقين الشديد الذي يحيط بتنبؤات النمو العالمي.

فالتداعيات الاقتصادية مردها إلى عوامل تتفاعل فيما بينها بطرق يصعب التحكم فيها والتنبؤ بها، بما في ذلك الغموض في مسار الجائحة، وكذا جهود الاحتواء ودرجة فعاليتها، ومدى الاضطرابات المتعلقة

بالعرض، وتداعيات التشديد الحاد على الأسواق المالية العالمية، والتحولات في أنماط الإنفاق، والتغيرات السلوكية (كأن يتجنب الناس مراكز التسوق والمواصلات العامة)، والآثار على الثقة، وأسعار السلع الأولية المتقلبة. وعليه أصبحت البلدان أمام أزمة متعددة الأبعاد تتألف من صدمة صحية، واضطرابات اقتصادية محلية، وهبوط حاد في الطلب الخارجي، وتحولات في وجهة تدفقات رؤوس الأموال، وانهيار في أسعار السلع الأولية. وهيمنة أجواء تشاؤمية حول المستقبل، (صندوق النقد الدولي، 2020)، ونتيجة لكل ذلك يمكن القول أن الأزمة الصحية قد أصابت السوق النفطية في المقتل مما كان له تداعيات كبيرة على الدول المعتمدة في صادراتها على المحروقات. ويعد يوم الإثنين 20 أبريل 2020 "يوما أسودا" في تاريخ صناعة النفط، إذ انهارت أسعار النفط الأمريكي القياسي المعروف بخام غرب التكساس الوسيط بنسبة 300**%** خلال تداولات ذلك اليوم وسجلت ناقص 37 **$** عند التسوية، وقد هز هذا الانهيار الأسواق العالمية، وكان له أثر نفسي عميق، امتد من تكساس الأمريكية، مرورا ببحر الشمال الأوربي والخليج العربي وشرقا إلى اليابان، ومع تقلص القدرة التخزينية الأمريكية وتكلفتها الباهظة، يكون أرخص للمنتج أن يتخلص من إنتاجه مجانا أو يقدم إغراءات مالية لزبائنه لكي يقبلوا أخذ النفط ويتحملوا تكاليف الشحن والتخزين وهذا ما حدث بالفعل، وقد وصف تهاوي الأسعار بأسوأ أزمة في سوق النفط منذ زمن طويل حيث انخفضت الأسعار إلى ما دون الصفر وكانت صدمة هائلة للأسواق وعصية على التحليل المنطقي (المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، 2020). وبالتالي فإن تراجع معدلات النمو الاقتصادي أدت إلى تراجع أسعار النفط نتيجة تراجع الطلب عليه، حيث وصل الانخفاض إلى مستوى لم تشهده الأسواق منذ جوان 2001. ومنه يمكن القول أن الوباء قد أدى إلى انخفاض كبير في أسعار النفط زيادة عن الانخفاض الذي نتج بسبب الخلاف بين دول منظمة الأوبك ودول خارج المنظمة قبل الجائحة.

إن التحولات الكبيرة في أسواق الأسهم، وتراجع قطاع الخدمات وتعرض صناعة الطيران لأضرار بالغة، مع تراجع حركة الطيران على وجه الخصوص، والتراجع الملحوظ في نمو الاقتصاد العالمي، تطلب من الحكومات التدخل للتخفيف من حدة تداعيات هذه الأزمة.

بناء على ما تقدم، ندرك عمق الأزمة التي عصفت بالاقتصاد العالمي جراء جائحة كوفيد 19، كون أن سوق النفط هو المؤشر الهام للنمو الاقتصادي العالمي، ومن هذه الأزمة النفطية جاءت أزمة اقتصاديات الدول العربية وعلى وجه الخصوص أزمة الاقتصاد الجزائري.

3.2 الأزمة الصحية ووضعية العالم العربي:

لقد تزامنت مع الكارثة الصحية العالمية (فيروس كوفيد 19) في العالم العربي أزمتان رئيسيتان:
الأزمة الأولى تمثلت في معدلات النمو الاقتصادي المتباطئة التي كانت مستمرة قبل هذه الأزمة ويعود ذلك في الأصل إلى سببين يمكن اعتبارها:

- كامتداد طبيعي لتراجع الاقتصاد العالمي بعد الازمة المالية العالمية لعام 2008 والصراعات التجارية بين القوى العظمى، ومن ناحية أخرى،
- تأثر الأوضاع الاقتصادية العربية بأزمات صراعات الربيع العربي وتراجع سعر النفط بشكل عام من العام 2014 وحتى نهاية 2019.

أما الأزمة الثانية فتمثلت بظهور خلافات تجارية حادة بين منتجي النفط والتي ساهمت في دفع الأسعار إلى الانخفاض ليصل متوسط سعر البرميل إلى حدود 20 دولار أمريكي بعد أن كان مستقرا عند مستوى 50 دولار وهو هبوط غير مسبوق منذ ما يقارب عقدين من الزمن (الخوري، 2020، صفحة 17). فأصبح المسؤولون التنفيذيون يواجهون في جميع أنحاء العالم تحديات اقتصادية هائلة منها صدمات الطلب على السلع والخدمات (النقص أو الزيادة الكبير في الطلب) وانقطاع سلسلة التوريد والبطالة والركود الاقتصادي، ويضاعف من خطورة هذه التحديات حالة عدم اليقين الشديدة، سواء فيما يتعلق بالمدى الزمني المتوقع للسيطرة على الفيروس أو تأثيراته المحتملة على الاقتصادات الوطنية (محمود، 2020، صفحة 03).

3. الاقتصاد الجزائري في ظل جائحة كورونا:

مست الجزائر جائحة كورونا كبقية دول العالم وهي تمر بظروف اقتصادية واجتماعية وسياسية جد صعبة. لم تكن 2020 سهلة على الاقتصاد الجزائري المتهالك بفعل أزمة اقتصادية اشتدت بظهور الوباء القاتل. مع بداية انخفاض أسعار المحروقات وتراجع الإيرادات لجأت الجزائر إلى رفع وتيرة التقشف في موازناتها السنوية، إلى أن وصلت إلى الموازنة الأكثر تقشفا في تاريخها خلال سنة 2020، وباعتراف المسؤولين والخبراء، فقد مرت البلاد بـ"أسوأ وأشد أزمة اقتصادية" منذ استقلالها قبل 58 عاما.

تأثر الاقتصاد الجزائري كغيره من اقتصادات العالم بسبب تداعيات جائحة كورونا، إلا أن خصوصيته كاقتصاد ريعي زادت من حدة تأثره بفعل تراجع أسعار النفط، هذا بالإضافة إلى وضعه الاقتصادي الهش رغم استغلال البحبوحة المالية في السنوات السابقة في بعث النشاط الاقتصادي من خلال سياسة مالية

تنموية ذات طابع كنزي تهدف إلى تنشيط الطلب الكلي من خلال تحفيز المشاريع الاستثمارية الكبرى (Chibi, Benbouziane, & Chekouri, 2010).

حيث بلغ معدل النمو الاقتصادي قبل الأزمة 0.8% في سنة 2019 من حيث الحجم مقابل 1.4 لسنة 2018، ومع تفشي وباء كوفيد-19 وجد الاقتصاد الجزائري نفسه أمام جملة من التحديات.

1.3 مرتكزات الاقتصاد الجزائري قبل الأزمة الصحية:

إن تحليل هيكل الاقتصاد الجزائري يبرهن على اعتماده القوي على ريع النفط، وهذه المعادلة سهلة الفهم، لما نلاحظ أن هذا الاقتصاد ريعي أكثر مما هو منتج وفعال، وهو اقتصاد منخفض الأداء تعتمد موارده المالية بشكل كبير على عائدات المحروقات (Chabane, 2010, p. 319)، مما يدل على أن هناك مواطن للهشاشة الاقتصادية والتي أصبحت مع مرور الوقت أزمة هيكلية ملازمة للاقتصاد الجزائري، وكون أن النمو الاقتصادي كان ولا زال مرتبطا بمداخيل المحروقات وبكيفية استخدام هذه الموارد من العملة الصعبة، يمكن تبيان ذلك من خلال ما يلي:

- **حصة الانفاق العام من الناتج الداخلي الخام:**

للجزائر إمكانيات كبيرة من الموارد الطبيعية والتي اعتمدت عليها كمورد رئيسي للاقتصاد الوطني خاصة البترول والغاز. إلا أن أسواق النفط، تعتبر من أكثر أسواق السلع الأساسية تقلبا ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى انخفاض مرونة الطلب والعرض السعرية للنفط في المدى القصير، كونه سلعة ضرورية غير متاحة للإحلال، أما من جانب العرض، إن الزيادة في الطاقات الانتاجية تتطلب فترات زمنية طويلة وتدفقات استثمارية عالية (زيتوني، 2021، صفحة 328). واعتماد الجزائر على موارد المحروقات كمصدر رئيسي للعملة الصعبة، ترتب عنه انعكاسات على الاقتصاد الكلي وجعلت نمو الناتج المحلي الإجمالي مرتبطا بتقلبات أسعار المحروقات على المستوى الدولي، مما انعكس ذلك بشكل مباشر على تسيير الإنفاق العام حيث أن حصة النفقات العامة للناتج الداخلي الخام يحوم حول الثلث، وعليه فقد قدرت هذه الحصة في الفترة الممتدة بين 1990-1999 ما نسبته 32.36% في المتوسط، وفي حدود 33.51% في الفترة 2000-2011 ثم ارتفعت هذه النسبة إلى 43.5% سنة 2012 واستقرت عند 41.6% سنة 2014 (لعجال و محمد، 2013، صفحة 305).

ويرجع سبب توسع السياسة المالية في الجزائر إلى ارتفاع أسعار النفط في أغلب الأحيان، وهي التي ساهمت في تحسين المؤشرات الاقتصادية الكلية مثل انخفاض حجم المديونية الخارجية (بل التسديد المسبق للمديونية) وانخفاض نسبة البطالة وارتفاع نسب النمو الاقتصادي، إلا أنه في هذه الفترة بالرغم من هذه

النسبة المعتبرة للنفقات العامة إلى الناتج الداخلي الخام لم يتم تحقيق جل الأهداف الاقتصادية والاجتماعية. وبالتالي يمكن القول أن الجزائر قد تبنت المقاربة الكينيزية التي ترتكز على مبدأ التوسع في الاستثمارات العمومية من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية، كون أن السياسة الكينيزية تعرف على أنها:

أولا- التكريس الصريح لأدوات السياسة الاقتصادية الكلية لخدمة الأهداف الاقتصادية الحقيقية، وخاصة العمالة الكاملة والتنمية الحقيقية للدخل الوطني،

ثانيا- تطالب الكينيزية بإدارة وتفعيل الطلب،

ثالثا- ترغب الكينيزية في وضع السياستين المالية والنقدية في توافق وانسجام تام وتسخيرهما لتحقيق أهداف الاقتصاد الكل (جلطي و بن عيسى، 2016، صفحة 9).

وتعتبر النفقات الاستثمارية من بين المكونات الرئيسية للطلب الكلي والتي من شأنها التأثير على العرض الكلي في النشاط الاقتصادي وتحفيزه، وبالتالي الوصول إلى الأهداف المسطرة التي وضعها صانعوا السياسة الاقتصادية.

لقد اتبعت الجزائر إذن، منذ بداية سنة 2000 سياسة اقتصادية ترتكز على التوسع في النفقات الاستثمارية العمومية مستهدفة ظاهرة البطالة وبناء قاعدة اقتصادية ملائمة لعملية الانطلاق الاقتصادي بقيادة القطاع الخاص، إلا أنه نظرا لعدم مرونة وكفاءة الجهاز الإنتاجي المحلي وغياب ثقافة " المنظم" التي نادى بها "شومبيتر" لدى الأعوان الاقتصاديين (رجال الأعمال المحليين)، فإن نسبة كبيرة من الزيادة في الطلب الكلي في تغطية احتياجات الاقتصاد الوطني الناتجة عن الزيادة في النفقات العامة خلال الفترة 2001-2012 تم تلبيتها عن طريق التجارة الخارجية (الواردات على وجه الخصوص) والتي تضاعفت ب 400% خلال الفترة أعلاه ما أدى إلى الحد من فعالية سياسة التوسع في الإنفاق العام في الوصول إلى أهدافها المسطرة سلفا مقارنة بالمبالغ المالية الضخمة التي تم صرفها.

علينا أن نربط كل ما تقدم بما شهدته الساحة العالمية منذ 2000 من تحولات هامة في أسعار النفط خاصة بعد أحداث 2001 بأمريكا حيث انتقلت الأسعار من 24.4 دولار أمريكي 2001 إلى 115.22 دولار أمريكي 2013 ومن بين الأسباب المساهمة في ارتفاع أسعار النفط لهذه الفترة موجة الصراعات وعدم الاستقرار في بعض الدول المنتجة للنفط كغزو العراق، فرض الحظر على النفط الايراني، بالإضافة إلى ارتفاع مستوى الطلب العالمي على النفط بسبب النمو الاقتصادي.كما تنحصر أهم أسباب تقلبات أسعار النفط للفترة 2009/2007 في انخفاض أسعار الدولار الامريكي واضطراب الامدادات

الامريكية، اضطراب الامدادات النيجيرية، المضاربة على النفط في الأسواق المالية، اضطراب الطلب على النفط.

إن تجاهل الصدمات البترولية السابقة في نهاية الثمانينات والحفاظ على نفس القواعد في التسيير جعل الاقتصاد الوطني معرض لصدمات متكررة، مرتبطة بتقلبات أسعار النفط العالمية نتيجة ضعف مرونة الجهاز الانتاجي وعدم القدرة على التكييف مع هذه التقلبات (Hadjseyd, 1996, p. 179)، التي تنعكس بشكل مباشر على الاقتصاد الوطني.

حصة الجباية البترولية في مكونات حصة الانفاق العام:

تمثل الجباية البترولية نسبة كبيرة من الإيرادات العامة فقد وصلت إلى أعلى نسبة المقدرة ب 79% سنة 2006 ثم كان التراجع بعدها إلى غاية سنة 2014 لتصل إلى 43% وفي المتوسط سجلت هذه النسبة ما يقدر ب 62% للفترة 1990-2014، مقابل 47% في المتوسط للفترة 1970-1989.

وعليه نستنتج أن الجباية البترولية كانت ولا زالت أهم مصدر لتمويل النفقات العامة، حيث بلغت نسبة تغطية الجباية البترولية للنفقات العامة ما يفوق 69% في المتوسط للفترة 1990-2007، وقد بلغت نسبة التغطية للنفقات العامة إلى أقصى معدل لها خلال هذه الفترة بما يفوق 111% سنة 2006، لأن معدل نمو الجباية البترولية أكبر من معدل نمو النفقات العامة بالرغم من اتجاه الارتفاع المستمر للنفقات العامة، في هذه السنة، بعدها بدأت هذه النسبة في التراجع إلى أن وصلت إلى 22% سنة 2014 (لعجال و محمد، 2013، صفحة 306) .

صحيح أن سياسة الانفاق العامة أداة فعالة في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية ومعالجة الاختلالات الناجمة عن الدورة الاقتصادية من خلال تحفيز الطلب الكلي، إلا أن الاعتماد على الخارج في توريد الاقتصاد الوطني عطل عملية التنويع الاقتصادي خاصة في القطاع الصناعي، ولم يتم استغلال البحبوحة المالية جراء ارتفاع سعر البترول لبناء الاقتصاد الجزائري.

سرعان ما تغيرت الأوضاع بعدما عرفت الأسواق النفطية صدمة نفطية عالمية سنة 2014 حيث انخفضت أسعار النفط من 110 دولار أمريكي للبرميل لأقل من 50 دولار أمريكي للبرميل وتلخصت أسبابها فيما يعرف بأساسيات السوق والمتمثلة في انخفاض مستويات النمو الاقتصادي نتيجة ضعف النشاط الاقتصادي أي وفرة العرض مقابل تراجع الطلب على النفط، انخفاض تأثير المخاطر الجيوسياسية، وفي تركيز منظمة الاوبك على الحصص بدلا من الاسعار، وفي زيادة انتاج النفط والغاز الصخري كطاقة متجددة والتي

عرفت بطفرة الغاز الصخري في أمريكا بنسبة 70%، وفي ارتفاع سعر صرف او قيمة الدولار، وفي زيادة العرض مقابل الطلب.

وهذه التغيرات انعكست سلبا على الاقتصاد الجزائري باختلالات مالية وضعف في النمو الاقتصادي، وخاصة إذا علمنا أنه مقابل كل انخفاض قدره 1 دولار في السعر العالمي للنفط، فإن الجزائر تخسر حوالي 700 مليون دولار سنويا من موارد النقد الأجنبي (Chabane, 2010, p. 329)، وبعد تسجيل هذا الانخفاض في المداخيل الخارجية للجزائر والتي قاربت 23 مليار دولار في السنة في الوقت الذي بلغت فيه قيمة الواردات 60 مليار دولار أمريكي، مما أدى إلى تآكل واستنزاف الاحتياطي من العملة الصعبة الذي تشكل في فترات ارتفاع أسعار المحروقات في السوق العالمية، فانعكس ذلك على الجباية البترولية التي انخفضت بشكل كبير وتأثرت إيرادات الخزينة العمومية بسبب هذا الانخفاض وبسبب عدم إمكانية تعويض هذا الانخفاض بالجباية العادية التي كانت بعيدة عن اهتمامات السلطات العمومية، مما أثر كل ذلك على الإنفاق العام.

وعليه فقد ظهرت سلبيات جراء هذه السياسات التنموية، التي أصابت الاقتصاد الجزائري بالعقم وإعاقة أي ديناميكية إنتاجية داخلية، وكون أن الديناميكية الوحيدة للتنمية الاقتصادية هي الاعتماد على الانتاج والتصدير الوحيد الجانب، وتعثرها أدى إلى هشاشة في الاقتصاد الوطني بل إلى اختلالات هيكلية مُشِلَة للاقتصاد الوطني وخانقة لكل مبادرات طموحة. مما جعل الاقتصاد الجزائري يتميز بعدم النجاعة وبضعف التنافسية، فبالرغم من النفقات الضخمة التي تم تجنيدها وصرفها على الاقتصاد الوطني في العشرون سنة الماضية قبل ظهور الجائحة، يبقى الإنتاج الوطني خارج المحروقات ضعيف ويتميز بتبعية كبيرة للمحروقات. كما بقي استهلاك المجتمع مرهون بشكل كبير للاستيراد، في الوقت الذي يتميز فيه الاقتصاد الجزائري بعدم كفاية العرض لعديد من السلع والخدمات، من السلع الضرورية وسلع التجهيز مما أدى إلى إنخفاض الكفاءة العامة للاقتصاد (Bouyacoub, 1997, p. 81)، وبقاء الاقتصاد الجزائري تابع لوتيرة أسعار النفط العالمية، ومداخيل المحروقات هي البوصلة المنظمة له، مما جعله حساسا جدا بسبب وضعه الريعي وضعف التنويع الاقتصادي من ناحية، وركوده وانحداره من ناحية أخرى، كما بقيت هذه المداخيل، تتحكم في حالته الستاتكية والجامدة دون مشاركة القطاعات الاخرى في ظل انعدام سياسات واضحة واستراجيات محدد،مما أدى إلى شلل الفاعلون الاقتصاديون نتيجة الغموض وغياب البرامج طويلة المدى وعدم اتساقها ونقص التخطيط بالإضافة إلى حرص واهتمام الدولة بهذا الريع على حساب الاستثمارات المنتجة والربحية الاقتصادية (Chabane, 2010, pp. 329-330).

وبناء عليه يمكن القول أنه في ظل غياب نجاعة اقتصادية يبقى الاقتصاد الوطني ضعيف التنافسية حيث يعطي مؤشرا شاملا للتنافسية أقل من عدد كبير من الدول التي يتقارب فيها الناتج الداخلي الخام مع الناتج الداخلي الخام للجزائر، بالرغم من وجود نسيج اقتصادي نسبيا كبير وقاعدة اقتصادية لو استغلت استغلالا جيدا لسمحت له بالتموقع الجيد في الأسواق العالمية.

ففي ظل اقتصاد ريعي وضعف اقتصاد حقيقي وتوسع رقعة السوق الموازية لا يمكن الحديث عن فعالية البنوك وعن مشاركة القطاع الخاص في غياب مناخ أعمال مناسب وحرية المبادرة. فالجزائر منذ 2014 دخلت في أزمة مالية ثم في أزمة في الموازنة العامة وهي على كاهلها تحويلات اجتماعية تقدر ب 30% من الناتج الداخلي الخام، ما دفع بالسلطات العمومية إلى تبني سياسة التقشف ثم سياسة ترشيد النفقات ما أثر بشكل كبير على مختلف النشاطات الاقتصادية نتيجة توقف عدد كبير من المشاريع التنموية المبرمجة بسبب مشكلة التمويل.

تلك هي الوضعية التي وجد عليها الاقتصاد الجزائري قبل ظهور الأزمة الصحية والتي أقل ما يمكن وصفها على أنها أزمة هيكلية، فجاءت الجائحة لتصبح الأزمة مزدوجة أزمة هيكلية وأزمة صحية.

2.3 تأثير جائحة كورونا على القطاعات الاقتصادية:

لقد تأثر الاقتصاد الجزائري تأثرا بالغا جراء جائحة كورونا حيث كانت تداعيات الأزمة الصحية على مختلف القطاعات الاقتصادية:

- تأثير ركود الاقتصاد العالمي على قطاع المحروقات: تشكل إيرادات النفط والغاز 94% من إجمالي مداخيل صادرات الجزائر و60% من إيرادات خزينة الدولة، وعليه فقد أدى الانخفاض في أسعار النفط العالمية إلى زيادة تدهور رصيد المالية العامة والسيولة المصرفية وأرصدة المعاملات الخارجية على الرغم من الانخفاض في قيمة الدينار الجزائري.

- تأثر القطاع الصناعي بإجراءات الاغلاق الصحي: لقد نتج عن تدابير تقييد الحركة والنقل المتخذة في الجزائر منذ بداية تفشي الوباء توقف نحو 50% من اليد العاملة، مما أدى إلى تباطؤ وتيرة الإنتاج وتعطيل حركة التصنيع، نتج عن ذلك عبء الأجور على الشركات التي أصبحت لا تتوفر على مداخيل لمقابلة هذا الإنفاق الكبير على الأجور، كما تأثر التصنيع من جهة أخرى بفعل أثر الجائحة على سلاسل التوريد وقلة توفر المواد الأولية لبعض الصناعات وشبه المصنعة، الأمر الذي انعكس مباشرة على الإنتاج وتعطل منشآت التجميع والتصنيع خاصة في الشركات التي تعتمد على مواد أولية آتية من الخارج، كما تأثرت

الصناعة الجزائرية بطريقة غير مباشرة، نتيجة لتعطل ديناميكية الشحن والتفريغ بسبب الخضوع لإجراءات الوقاية التي زادت من الحيز الزمني لتسليم البضاعة خصوصا مع كثرة عمليات الشحن وطول فترة الأزمة.

– تأثير الجائحة على شريان الاقتصاد وهو قطاع النقل: ضمن تدابير الحماية من تفشي وباء كورونا وبعد القرار بتعليق النقل البحري للمسافرين الذي أصدرته الحكومة في منتصف شهر مارس 2020، وكذا شركات الطيران التي تكبدت خسائر كبيرة، فقد سجلت مؤسسة مطار الجزائر خسائر قدرت بـ3.1 مليار دينار، وذلك منذ تعليق الرحلات الدولية. وخسائر أخرى لشركات النقل السكك الحديدية والنقل الحضري وكل وسائل النقل العام والخاص.حيث تم تسجيل خسائر بالنسبة للمجمع الجزائري للنقل البحري قدرت بـ 50 % من رقم أعماله، ثم تضاعفت هذه الخسائر بعد الإغلاق التام كان هذا على مستوى نقل المسافرين، أما فيما يتعلق بالنقل البحري للبضائع فقد انخفض في بداية الحجر الصحي ثم عاد ليستأنف نشاطه بحكم ما لنشاط الاستيراد من أهمية وانعدام البديل في تموين الأسواق الوطنية وضمان استقرارها.

– تأثير الجائحة على القطاع السياحي: لم يتأثر قطاع السياحة من السياحة الوافدة بشكل كبير كون أن النشاط السياحي ضعيف في الجزائر، ولكن التأثير قد مس وكالات السياحة والأسفار في الجزائر بشكل كبير جدا من تداعيات أزمة كوفيد 19 منذ تعليق الرحلات، ولأن جوهر نشاطاتها متعلق بالسفر، فقد كانت أكثر القطاعات تضررا بسبب جائحة كورونا. فتوقف نشاط وكالات السياحة والأسفار في الجزائر، بل اضطرت إلى غلق أبوابها والتوجه نحو البطالة الإجبارية، وكذا بالمثل فيما يتعلق بقطاع الفندقة الذي توقف نشاطه بسبب توقف النشاط السياحي، كما توقفت كل الأنشطة التجارية والخدمية المرتبطة بالحركية السياحية، والتي بدورها تكبدت خسائر كبيرة.

– تأثير الأزمة الصحية على القطاع الفلاحي: يعتبر القطاع الفلاحي، القطاع الوحيد الذي صمد أمام الأزمة، وهو القطاع الوحيد الذي استمر نشاطه بل زاد من إنتاجه (وفرة في الإنتاج الفلاحي) خاصة بالنسبة للمواد الضرورية للاستهلاك والتي تم إنتاجها في الجنوب الجزائري، ولم تمس الجائحة القطاع الفلاحي إلا من حيث نقل وتوزيع المنتوج الفلاحي نتيجة للاضطرابات التي عرفتها وسائل النقل وعلى الخصوص نقل البضائع، وكذا سوء تنظيم مسالك التوزيع والأسواق الموروث.

– ارتدادات الشلل الاقتصادي بسبب الجائحة على القطاع المصرفي: تأثر القطاع المصرفي بدوره تأثرا كبيرا جراء الجائحة وكان ذلك من مصدرين: يتمثل المصدر الأول في نقص السيولة لدى البنوك نتيجة توقف المشاريع العمومية التي حرمت البنوك من أموال الخزينة العمومية الموجهة لتمويل هذه المشاريع، هذا من جهة ومن جهة أخرى، انخفاض بل شبه انعدام الودائع المودعة من قبل الشركات والمؤسسات، سواء

الخاصة أو العمومية جراء الركود الاقتصادي، ومن ودائع الأفراد أيضا، وما زاد الوضع تأزما هو أنه نتيجة لحالة عدم اليقين وحالة الذعر والارتباك جراء كورونا سارع الجزائريون إلى سحب أموالهم من البنوك والتي أصبحت لها انعكاسات كبيرة في توفير السيولة، في ظل تأخر البنوك في استخدام وتطوير وسائل الدفع الإلكترونية. أما المصدر الثاني فيتمثل في جمود النشاط المصرفي جراء التوقف القصري عن منح القروض نتيجة للركود الاقتصادي، وبذلك فقد فقدت البنوك إحدى وظائفها الأساسية والتقليدية المتمثلة في جمع الودائع وتقديم القروض بسبب جائحة كورونا التي طال أمدها.

3.3 أثر جائحة كورونا على البطالة وعلى مداخيل الدولة:

لقد أثرت جائحة كورونا على البطالة والتي أثرت بدورها على القدرة الشرائية للجزائريين والتي يتطلب دعمها من قبل الدولة في ظل هذه الجائحة، كما تأثرت مداخيل الدولة سواء إيرادات الخزينة العمومية أو المداخيل بالعملة الصعبة.

– كباقي دول العالم لم يسلم الاقتصاد الجزائري من مخلفات الانكماش الاقتصادي على البطالة حيث وصل هذا الانكماش إلى 5.2% سنة 2020، الأمر الذي انعكس سلبا على البطالة والتي ارتفعت لتصبح أكثر من 15%جراء توقف نشاط عدد من المؤسسات الاقتصادية بالأخص الصغيرة والمتوسطة وحتى بعض المهن الحرة بسبب جائحة كورونا (صندوق النقد الدولي، 2020).

إن تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية جعلت الاقتصاد الجزائري يتخبط في أزمة اقتصادية خانقة، تلت هذه الأزمة الاقتصادية أزمة صحية. فركود الاقتصاد العالمي أدى إلى تراجع كبير في الطلب على المواد الأولية وعلى رأسها البترول والغاز، مما أثر على أسعارها. وكون أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي بامتياز، فأي تقلب للأسعار في الأسواق العالمية لهذه المواد يؤثر تأثيرا مباشرا على إيرادات خزينة الدولة، حيث تمثل إيرادات الخزينة العمومية من قطاع المحروقات 60% من الإيرادات العامة للخزينة العمومية، وكذلك تؤثر على المداخيل بالعملة الصعبة ومنه على الاحتياطي من العملة الصعبة حيث تراوحت المداخيل بالعملة الصعبة من 50 إلى 60 مليار دولار سنويا وهذا حسب الفترات والتقلبات للأسعار، إلى أن وصلت إلى 23 و25 مليار دولار سنويا في ظل جائحة كورونا (لعجال و محمد، 2013، صفحة 306).

– وكون أن مبلغ الواردات قد وصل إلى 60 مليار دولار قبل سنوات من ظهور جائحة كورونا تطلب الأمر استخدام الاحتياطي من العملة الصعبة لمواجهة النقص الحاصل في العائد السنوي للمحروقات تغطية الواردات. رغم تنفيذ الاجراءات المتخذة في تخفيض الواردات. فبدأ الاحتياطي من العملة الصعبة بدوره يتآكل وينخفض عن مستواه من 51.6 مليار دولار إلى 44.2 مليار دولار.

– إن الاعتماد على الجباية البترولية كمورد أساسي للخزينة العمومية، والتراخي لسنوات عديدة بل لعشريات في تنظيم وتحصيل الجباية العادية، ناهيك عن فقدان القاعدة الجبائية جزءا كبيرا من المساهمات الضريبية مع استمرار تعطل النشاط الاقتصادي، قد ضرب الميزانية العمومية في المقتل، كون أن الدولة تحتاج إلى إمكانيات مالية كبيرة جدا تستخدمها بشكل مدروس ومنظم للتخفيف من تداعيات الأزمة الصحية على الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والصحية.

– أقرت الحكومة الجزائرية بأن اقتصاد البلاد يمر هذا العام 2020 بـ"أسوأ أزمة في تاريخ البلاد"، ويعتبر تدهور الدينار أحد مؤشرات ذلك التراجع الاقتصادي، خصوصاً بعد أن أدرجت الحكومة السابقة تعويماً جديداً للعملة المحلية في قانون الموازنة العامة لعام 2020، وأصبح الدولار الأمريكي الواحد يساوي 123 ديناراً، بعد أن كان في حدود 85 دينارا في 2014.

4.3 الإجراءات المتخذة والحلول المقترحة لتجاوز تداعيات جائحة كورونا:

الإجراءات الاستعجالية الأولى التي سارعت السلطات الجزائرية في اتخاذها لإنقاذ اقتصاد على وشك الانهيار كانت منذ الأشهر الأولى من سنة 2020، عبر حزمة من القرارات الهادفة لتحصينه، والتي ارتكزت على محورين:

المحور الأول: ترشيد النفقات العمومية والالتزام بقيود الميزانية العمومية، حيث تم رفع تخفيض ميزانية التسيير إلى 50% بعد ما كان 30% والتي تم اقرارها في اجتماع مجلس الوزراء المنعقد يوم الأحد 03 ماي 2020. هذا من جهة ومن جهة ثانية التحكم في ميزان المدفوعات من جانب الاستيراد (سواء للسلع أو للخدمات) حرصا على عدم تآكل احتياطات الصرف الأجنبي.

أما **المحور الثاني**: فيتمثل في إعطاء الدور الفعال للسياسة المالية والنقدية في إدارة أزمة تداعيات جائحة كورونا على الاقتصاد الجزائري، كون أن هذه السياسات تلعب دورا مهما للغاية في معالجة الاختلالات الاقتصادية من خلال تأثيرهما الكبير على المؤشرات الاقتصادية الكلية. حيث تمتلك السياسة المالية قدرة كبيرة في التأثير على الحياة الاقتصادية والاجتماعية، كونها تستعمل أدوات متعددة في سبيل تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال رفع معدل النمو الاقتصادي وتحقيق التوظيف. كما أن عقلنة استخدام أدوات السياسة النقدية من ضخ للسيولة وتوفيرها في السوق وتخفيض أسعار الفائدة لمنع حدوث ضائقة ائتمانية، وخفض نسبة الاحتياطي القانوني الإجباري لخفض تكلفة رأس المال بشكل يرفع معدلات النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى إمكانية استخدام الأدوات النقدية غير التقليدية الأخرى مثل برنامج التيسير النقدي، والفائدة السلبية وغيرها من الأدوات المتاحة.

وكل ذلك يصب في إعادة بعث الاقتصاد بعدما يتم التكفل بالأفراد والمؤسسات المتضررة من أزمة كورونا، وهو ما بادرت به السلطات الجزائرية حيث تقرر ما يلي:

- منح تعويضات للمتضررين من جائحة كورونا نتيجة للحجر الصحي المفروض.
- تأجيل دفع الضرائب على المؤسسات المتضررة من الجائحة.
- إعادة جدولة ديون المؤسسات التي بها عسر مالي، والتي توقفت عن العمل.

تأتي هذه الأزمة الصحية لتزيد من تعقيدات الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والصحية، مما تطلب إيجاد بعض الحلول الآنية والتي تسمح بوضع سياسات اقتصادية ومالية ونقدية وفق معطيات وأسس جديدة. حيث كانت التوقعات للسنة 2021 يسودها تفاؤل حذر يتطلب إجراءات جريئة وسريعة، من خلال إعداد قانون المالية العامة لعام 2021 بتوقع تحقيق نمو اقتصادي يصل نسبته إلى 3.98 % في 2021، مقابل 1.9 % في موازنة 2020، وتراجعاً في احتياطي الصرف مع نهاية 2021 ليصل إلى 46.84 مليار دولار، بعائدات المحروقات لسنة 2021 تكون بحدود 23 مليار دولار، وبتوقعات لنسبة التضخم في 2021 تصل إلى 4.50 %. (اجتماع مجلس الوزراء، 2020) كل هذه التوقعات تنذر بمرحلة صعبة سيمر بها الاقتصاد الجزائري، وأن الممارسات السابقة للجائحة قد أثرت تأثيرا سلبيا على الاقتصاد الجزائري، وأحدثت ضعفا في هياكله. لقد أعطت تداعيات جائحة كورونا فرصة كبيرة للتحول نحو المزيد من ريادة الأعمال الرقمية، حيث أصبحت فرصة للمقاولين لتدارك النقص الموجود في السوق والعمل على تغطيته؛ إن الأرقام والإحصائيات التي نشاهدها كل يوم توضح لنا مدى حاجة الناس للتسوق الإلكتروني، فاختيار الفرص التي يمكن اقتناصها أصبح اليوم أسهل. ولقد لاحظنا بالفعل تحولات كبيرة في الممارسات التجارية، وبات العمل من المنزل هو المعيار الجديد، في حين تم استبدال العديد من الاجتماعات والمؤتمرات الشخصية باجتماعات الفيديو وغيرها من أشكال الاتصال الافتراضية. كما وفرت التكنولوجيا فرصًا عديدة حيث تحول الأزمة المنتجات أو الخدمات التي يمكن أن تقدمها المشاريع الريادية، ومن المرجح أن تشهد شركات الخدمات على وجه الخصوص الكثير من الابتكار في كيفية إنشاء الخدمات وتعبئتها وبيعها (البراشدية، 2021).

ومن جهة أخرى فإن أزمة كورونا أجبرت الكثير من الشركات على إغلاق أبوابها وإنهاء أعمالها، أو تسريح جزء كبير من الموظفين والعاملين، فلم تعد ريادة الأعمال الرقمية خيارًا بل أصبحت من الضرورات الملحة، خاصة لهؤلاء الموظفين أو العاملين الذين تم تسريحهم، وعليه يُمكننا القول إن ريادة الأعمال الرقمية

أصبحت طوق نجاة في ظل أزمة كورونا، فهي تمثل الخيار الأمثل للتخفيف من أزمات البطالة التي أصبحت في تزايد كبير بسبب تداعيات الجائحة (البراشدية، 2021).

4. خاتمة:

لقد مكنتنا هذه الدراسة من الوقوف على العديد من النتائج ذات الصلة بالظاهرة المدروسة والمتمثلة في أزمة وباء كورونا وتأثيراتها على الاقتصاد العالمي وعلى الاقتصاد الجزائري على وجه الخصوص:

– تداعيات جائحة كورونا كانت وخيمة على الاقتصاد العالمي وعلى اقتصاديات الدول العربية خاصة الدول الريعية مما انعكس ذلك على النمو الاقتصادي وعلى المداخيل، وعلى الإنتاج وعلى البطالة.

– تأثر الاقتصاد الجزائري تأثرا بالغا نظرا لتزامن هذه الأزمة مع الأزمة الهيكلية التي لازمت الاقتصاد الجزائري منذ عقود من الزمن، فهشاشته مستمدة من ارتباطه بسوق المحروقات كونه اقتصاد ريعي.

– إن أزمة الاقتصاد الجزائري هي أزمة هيكلية وليست أزمة ظرفية سببتها أزمة جائحة كورونا. فمنذ سنوات عديدة والاقتصاد الجزائري يعاني من سوء التسيير الذي أصبح يعمل في اقتصاد السوق دون قواعد السوق بل هي قواعد إدارية بامتياز. واجه الاقتصاد الجزائري الازمة الصحية وهو في وضعية هشة، رغم كل الإصلاحات الاقتصادية والمالية المتتالية والتي باشرتها الحكومات المتعاقبة، إلا أنه لم يتم الوصول إلى بناء اقتصاد قوي ومتكامل، ولم يتم الاستفادة من المداخيل الكبيرة من العملة الصعبة حتى في الوقت الذي كان فيه سعر البترول في أعلى مستوياته، وبقي الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي.

– وعليه يمكن الوصول إلى نتيجة مفادها أنه لن يتحقق أي تغيير في الاقتصاد الجزائري إلا إذا تم تطهير مناخ الأعمال ووضع القوانين التي تسمح للمقاولاتية بأن تجد لها مكانة في الحياة الاقتصادية بعيدا عن الشعارات والخطابات الجوفاء في ظل حرية المبادرة والمنافسة النزيهة وفي ظل تحرير مالي، من خلال ما توفره الدولة من قوانين لحماية الملكية واحترام العقود والاتفاقيات والمنافسة النزيهة وحماية المنتج والمستهلك على حد سواء، حيث كل ذلك سيسمح بدفع النشاط الاقتصادي في مساره الصحيح ويجعل الأسواق أكثر كفاءة. والقطاعات التي يجب التعويل عليها هي قطاع الزراعة والصناعة والخدمات والسياحة.

تنمية قطاع الزراعة سوف يحفز بالضرورة قطاع الصناعة الغذائية، والذي بدورها سيكون دافعا قوي لقطاع الصناعة كما يجب العمل على توفير الدعم والتحفيز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من أجل ضمان النمو في جميع القطاعات الاقتصادية وتطوير السوق الداخلية، مما سيسمح بامتصاص البطالة بشكل فعال والمساعدة في تحقيق النمو السريع، وضمان الانتقال الناجح من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد المنتج.

بفضل تطوير الصناعة ومضاعفة القيمة المضافة للصناعة التحويلية التي تساهم في تنويع الصادرات خارج المحروقات، كهدف استراتيجي في ظل دعم التعاون والتكامل بين القطاعين الخاص والعام وقطاع البحث العلمي.

ومن الدروس التي استوعبتها شعوب دول العالم من مباغتة جائحة كورونا لها، في أنها مهددة في أمنها الصحي وفي قوتها اليومي وفي طاقتها، وعليه فقد أصبح الأمن الطاقوي والأمن الغذائي والأمن الصحي من الأهداف الاستراتيجية التي يتطلب الحرص الشديد عليها من قبل أي دولة في العالم.وعلى الجزائر كذلك الاستفادة من هذه الدروس وأخذ بعين الاعتبار هذه المرتكزات الثلاثة من أجل أمنها القومي.

5. قائمة المراجع:

- **المؤلفات:**

– علي محمد الخوري، مستقبل الاقتصاد العربي تحت وطأة الأزمة، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بجامعة الدول العربية ، القاهرة ، 2020.

- **المقالات:**

– الطاهر زيتوني، العلاقة بين الاسعار الفورية والمستقبلية للنفط وانعكاساتها على أسواق النفط العالمية، مجلة النفط والتعاون العربي ، المجلد 47، العدد 176،2021.

– حفيظة سليماني البراشدية، ريادة الأعمال في ظل جائحة كورونا، الفرص والتحديات، Journal of Information Studies & Technology (JIS&T), Volume 2021, Issue 1, Mar 2021,

– صالح الدين بولعراس، الاقتصاد الجزائري في ظل التداعيات العالمية لجائحة كورنا بين الاستجابة الانية و المواكبة البعدية، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، المجلد 20، عدد خاص ، 2020.

– صدفة محمد محمود، إدارة أعمال الأوبئة: مداخل غير تقليدية لتكييف القطاع الخاص مع جائحة كورونا، مجلة المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، أبو ظبي الإمارات العربية المتحدة، العدد8-17 مايو 2020.

– غالم جلطي و كمال الدين بن عيسى، المقاربة الكينيزية وواقع الاقتصاد الجزائري، مجلة الاقتصاد والمناجمنت كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة أبوبكر بن بوزيد، تلمسان ،العدد 14 ،مكرر، سبتمبر, 2016.

– لعمرية لعجال و يعقوبي محمد، النفقات العامة وأثرها على الناتج الداخلي الخام في الجزائر، مجلة دراسات اقتصادية، جامعة زيان عاشور، الجلفة،مجلد07 ،العدد01، 2013 .

– اجتماع مجلس الوزراء، 03 /2020/05.

– سلسلة تقييم حالة ، كيف عصفت جائحة كورونا بأسعار النفط؟ التداعيات على الدول العربية والاقتصاد العالمي،وحدة الدراسات السياسية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،29 /2020//04.

- صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي: الإغلاق العام الكبير، 2020.

- **مواقع الانترنيت:**

BBC NEWS. . فيروس كورونا: خريطة انتشار الوباء و أحدث الأرقام المسجلة. إطلع عليه 07/24/ 2021، *https://www.bbc.com/arabic/51855397*

-عمر نجيب، عالم يعاد تشكيله ما بعد جائحة كورونا 19: الأزمة الاقتصادية المتجددة والصراع لتكوين نظام عالمي جديد، رأي اليوم، الموقع الإلكتروني، https://www.raialyoum.com/index.phd تاريخ الاطلاع 2021/07/15.

قائمة المراجع باللغة الاجنبية

- **المؤلفات**

- Hadjseyd, Mahrez**,** (L'Industrie algérienne : crise et tentatives d'ajustement), Paris : L'Harmattan, 1996.

- **المقالات**

- Boulanger Éric et Rioux Michèle, La mondialisation face à la crise : l'impact de la COVID-19 sur la gouvernance globale, , Revue Interventions économiques, , Hors-série, Transformations,2021.
- Bouyacoub, Ahmed, L'économie algérienne et le programme d'ajustement structurel, Confluences Méditerranée, printemps 1997.
- Boyer, Robert, Covid-19 et régulation : comment une théorie analyse une conjoncture originale, La Revue de la régulation, Capitalisme, institution ,pouvoir, 30 , 1er semestre, 2021 .
- Chabane, Mohamed**,** « L'Algérie otage de ses hydrocarbures : obligation de réformes, urgence d'une reconversion », Cahiers de la Méditerranée, 81, 2010.

- **المداخلات**

- Chibi, A., Benbouziane, M., & Chekouri, S. M., The macroeconomic effects of fiscal policy shocks in Algeria : an empirical study(in arabic), Economic Research Forum, , Working paper No 536, August 2010.

- **التقارير**

- Nations Unies, analyse rapide de l'impact socio-économique du covid19 sur l'Algérie, juin, 2020.